

الاتفاق

بين

حكومة الجمهورية العربية السورية وحكومة أوكرانيا

حول

التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات

إن حكومة الجمهورية العربية السورية وحكومة أوكرانيا ، المشار إليهما فيما يلي
بـ "الطرفين المتعاقدين" ،

رغبة منهما في تكثيف التعاون الاقتصادي لما فيه المنفعة المشتركة لكلا الدولتين،
وبهدف خلق الشروط الملائمة لاستثمارات مستثمري إحدى الدولتين في أراضي الدولة
الأخرى، والمحافظة عليها،

واعترافاً منهما بأن التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات بموجب هذا الاتفاق سيساهم
في حفز مبادرات الأعمال في هذا المجال،

فقد اتفقتا على ما يلي :

المادة ١ -

تعريف

لأغراض هذا الاتفاق:

١- يتضمن تعبير " استثمار " كل نوع من الأصول المستثمرة المرتبطة بالنشاطات
الاقتصادية من قبل مستثمر لأحد الطرفين المتعاقدين في أراضي الطرف المتعاقد
الأخر وفقاً لقوانين وأنظمة هذا الطرف، ويتضمن بصورة خاصة، ولكن ليست
حصرياً:

- أ. الأموال المنقولة وغير المنقولة وأية حقوق ملكية أخرى كالرهونات
والرهونات العقارية والضمانات والحقوق المماثلة؛
- ب. حصص وأسهم وسندات الشركات أو أي شكل آخر من أشكال المشاركة في
شركة؛
- ج. المطالبات بالنقد أو بأي أداء له قيمة اقتصادية مرتبطة باستثمار؛
- د. حقوق الملكية الفكرية بما فيها حقوق النشر والعلامات التجارية والبراءات
والتصاميم الصناعية والعمليات الفنية والمعرفة والأسرار التجارية والأسماء
التجارية وبدلات الإفراغ المتعلقة باستثمار؛
- هـ. أية حقوق مكتسبة بموجب قانون أو عقد أو أية إجازات أو رخص بموجب
قانون.

إن أي تغيير في الشكل الذي تستثمر فيه الأصول لا يؤثر على صفتها كاستثمار.

٢- يعني تعبير "مستثمر" أي شخص طبيعي أو اعتباري يستثمر في أراضي الطرف المتعاقد الآخر:

- أ. يعني تعبير "شخص طبيعي" أي شخص طبيعي يحمل جنسية أي من الطرفين المتعاقدين بموجب قوانينه؛
- ب. يعني تعبير "شخص اعتباري" فيما يتعلق بأي من الطرفين المتعاقدين :
 - أي كيان مندمج أو مؤسس بموجب قوانينه ومعترف به أصولاً كشخص اعتباري بموجب قانون ذلك الطرف المتعاقد ؛
 - أية مجموعة أشخاص ليس لها شخصية اعتبارية ولكنها تعتبر كشركة بموجب قوانين ذلك الطرف المتعاقد

٣- يعني تعبير "عائدات" المبالغ المتحصلة من استثمار. وهي تشمل بصورة خاصة، ولكن ليست حصرياً، الأرباح أو الفوائد أو ربح رأس المال أو الأسهم أو الجعلات أو عوائد الأسهم أو الرسوم.

٤- يعني تعبير "أراضي" :

- أ. بالنسبة للجمهورية العربية السورية : أراضي الجمهورية العربية السورية ومياهها الداخلية وبحرها الإقليمية وباطن هذه الأراضي والفضاء الجوي الذي يعلوها والمناطق البحرية التي لسورية حقوق سيادية عليها .
- ب. بالنسبة لأوكرانيا: أراضي أوكرانيا وبحرها الإقليمية ومنطقتها الاقتصادية الخالصة والجرف القاري التي لأوكرانيا حقوق سيادية عليها وفق القانون الدولي لغرض اكتشاف واستغلال مواردها الطبيعية.

المادة ٢ -

تشجيع وحماية الاستثمارات

- ١ - يشجع كل طرف متعاقد ويخلق الشروط الملائمة لمستثمري الطرف المتعاقد الآخر للقيام باستثمارات على أراضيها، ويسمح بهذه الاستثمارات بموجب قوانينه وأنظمتها.
- ٢ - تتمتع استثمارات مستثمري أي من الطرفين المتعاقدين في أراضي الطرف المتعاقد الآخر في جميع الأوقات بالحماية والأمن التامين.

المادة ٣ -

معاملة الدولة الأكثر رعاية

- ١ - يمنح كل طرف متعاقد في أراضيها الاستثمارات المقامة من قبل مستثمري الطرف المتعاقد الآخر والعوائد الناجمة عنها معاملة عادلة ومنصفة ولا تقل رعاية عن تلك التي يمنحها لاستثمارات وعوائد مستثمري أية دولة ثالثة.

المادة ٧ -

الحلول

١ - إذا دفع طرف متعاقد أو مؤسسته المختارة لمستثمره بموجب ضمانته منحها لاستثمار مقام على أراضي الطرف المتعاقد الآخر، فإن هذا الطرف المتعاقد الأخير يعترف:

أ - بانتقال أي حق أو مطالبة للمستثمر إلى الطرف المتعاقد الأول أو مؤسسته المختارة، وذلك سواء بموجب القانون أو وفقا للإجراءات القانونية في بلد الطرف المتعاقد الذي جرت الاستثمارات على أرضيه، وكذلك،
ب - بأن الطرف المتعاقد الأول أو مؤسسته المختارة، مخول بموجب مبدأ الحلول بممارسة حقوق وتنفيذ مطالبات ذلك المستثمر، ويتحمل الالتزامات المتعلقة بالاستثمار.

٢ - لا تتجاوز حقوق الحلول أو المطالبات حقوق ومطالبات المستثمر الأصلية.

المادة ٨ -

تسوية نزاعات الاستثمار بين طرف متعاقد ومستثمر الطرف المتعاقد الآخر

١ - أي نزاع يمكن أن ينشأ بين مستثمر لأحد الطرفين المتعاقدين والطرف المتعاقد الآخر فيما يتعلق باستثمار مقام على أراضي ذلك الطرف المتعاقد الآخر يكون موضع مفاوضات بين أطراف النزاع.

٢ - في حال عدم تسوية أي نزاع بين مستثمر لأحد الطرفين المتعاقدين والطرف المتعاقد الآخر خلال ستة أشهر، يخول المستثمر يعرض النزاع على أي من :
أ - المركز الدولي لتسوية نزاعات الاستثمار (ICSID)، المكلف بتطبيق نصوص اتفاقية واشنطن المفتوحة للتوقيع بتاريخ ١٨/أذار ١٩٦٥ حول تسوية النزاعات المتعلقة بالاستثمار بين الدول ومواطني دول أخرى، إذا كان كلا الطرفين المتعاقدين منضمين إلى هذه الاتفاقية أو،

ب - محكم أو هيئة تحكيمية خاصة مشكلة وفق النظام التحكيمي للجنة الأمم المتحدة لقانون التجارة الدولي (UNCTRAL). ويمكن لطرفي النزاع الاتفاق خطياً بتعديل هذه القواعد. وتعتبر القرارات التحكيمية نهائية ومارمة لكلا طرفي النزاع.

المادة ٩ -

تسوية الخلافات بين الطرفين المتعاقدين

١ - يتم تسوية الخلافات بين الطرفين المتعاقدين فيما يتعلق بتفسير أو تطبيق هذا الاتفاق، قدر الإمكان من خلال المشاورات أو المفاوضات.

٢ - في حال عدم تسوية الخلاف خلال ستة اشهر، يعرض الخلاف، بطلب من أحد الطرفين المتعاقدين، على هيئة تحكيمية بموجب أحكام هذه المادة.

٣ - تشكل الهيئة التحكيمية لكل قضية على حدة وفق الطريقة التالية: يعين كل من الطرفين المتعاقدين خلال شهرين من تاريخ استلام طلب التحكيم عضوا لهذه الهيئة. ويختار هذان العضوان مواطنا من دولة ثالثة يتم تعيينه، بعد موافقة كل من الطرفين المتعاقدين، رئيسا لهذه الهيئة، ويشار إليه فيما يلي بالـ "رئيس". ويعين الرئيس خلال ثلاثة اشهر من تاريخ آخر تعيين للعضوين الآخرين.

٤ - إذا لم تتم التعيينات الضرورية خلال المهل المحددة بالفقرة (٣) من هذه المادة، يمكن تقديم طلب إلى رئيس محكمة العدل الدولية لإجراء التعيينات. وفي حال كون رئيس المحكمة مواطنا لأي من الطرفين المتعاقدين أو إذا تعذر عليه القيام بذلك، يدعى نائب رئيس المحكمة لإجراء التعيينات. وإذا كان نائب رئيس المحكمة مواطنا أيضا لأي من الطرفين المتعاقدين أو تعذر عليه القيام بذلك، يدعى اقدم عضو في محكمة العدل الدولية والذي هو ليس مواطنا لأي من الطرفين المتعاقدين لإجراء التعيينات.

٥ - تصدر الهيئة التحكيمية قراراتها بأغلبية الأصوات وتكون قراراتها ملزمة. ويتحمل كل من الطرفين المتعاقدين نفقات محكمته ونفقات ممثله في إجراءات التحكيم. وتوزع نفقات الرئيس وبقية النفقات بالتساوي بين كلا الطرفين المتعاقدين. وتضع الهيئة التحكيمية إجراءاتها الخاصة بها.

المادة - ١٠ -

تطبيق أحكام أخرى والتزامات خاصة

١- في حال خضوع أمر ما بنفس الوقت لأحكام هذا الاتفاق و أحكام اتفاق دولي آخر يكون كلا الطرفين المتعاقدين عضوين فيه، فلا شئ في هذا الاتفاق يمنع أيًا من الطرفين المتعاقدين أو أيًا من مستثمريه ممن يمتلكون استثمارات في أراضي الطرف المتعاقد الآخر، من الاستفادة من القواعد الأكثر تفضيلا بالنسبة لحالته.

٢- في حال كون المعاملة الممنوحة من قبل أحد الطرفين المتعاقدين إلى مستثمري الطرف المتعاقد الآخر، بموجب قوانينه وأنظمتها أو بموجب أحكام عقديّة خاصة أخرى، هي أكثر تفضيلا من تلك المنصوص عليها في هذا الاتفاق، تطبق المعاملة الأكثر تفضيلا.

المادة - ١١ -

قابلية تطبيق هذا الاتفاق

تطبق أحكام هذا الاتفاق على الاستثمارات المقامة من قبل مستثمري أحد الطرفين المتعاقدين في أراضي الطرف المتعاقد الآخر بعد دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ.

الدخول حيز التنفيذ والمدة والإنهاء

١- يعلم كل من الطرفين المتعاقدين الطرف المتعاقد الآخر بإتمام الإجراءات المطلوبة بموجب قانونه لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ. ويدخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ بتاريخ الإشعار الثاني.

٢- يبقى هذا الاتفاق ساري المفعول لمدة عشر سنوات ويستمر بالنفاذ ما لم يبلغ أي من الطرفين المتعاقدين الطرف المتعاقد الآخر خطياً قبل سنة من تاريخ انتهاء المدة الأولية أو أياً من المدد المتعاقبة، بعزمه على إنهاء الاتفاق.

٣- بالنسبة للاستثمارات المنفذة قبل إنهاء هذا الاتفاق، تبقى أحكام هذا الاتفاق فاعلة لمدة عشر سنوات بدءاً من تاريخ الإنهاء.

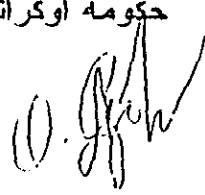
إثباتاً لذلك، قام الموقعان أدناه المفوضان أصولاً بتوقيع هذا الاتفاق

حرر في دمشق في ١٠ نيسان ٢٠٠٢ على نسختين أصليتين باللغات العربية والأوكرانية والإنكليزية، ولكليهما ذات القوة. وفي حال الاختلاف في التفسير يعتمد النص الإنكليزي.

عن
حكومة الجمهورية العربية السورية



عن
حكومة أوكرانيا



**AGREEMENT
BETWEEN THE GOVERNMENT OF THE SYRIAN ARAB REPUBLIC
AND
THE GOVERNMENT OF UKRAINE
FOR THE PROMOTION
AND RECIPROCAL PROTECTION OF INVESTMENTS**

The Government of Syrian Arab Republic and the Government of Ukraine, hereinafter referred to as the "Contracting Parties",

Desiring to intensify economic cooperation to the mutual benefit of both States,

Intending to create and maintain favorable conditions for investments of investors of one State in the territory of the other State, and

Conscious that the promotion and reciprocal protection of investments, according to the present Agreement, stimulates the business initiatives in this field,

Have agreed as follows:

**ARTICLE 1
DEFINITIONS**

For the purposes of this Agreement:

1. The term "investment" shall comprise every kind of asset invested in connection with economic activities by an investor of one Contracting Party in the territory of the other Contracting Party in accordance with the laws and regulations of the latter and shall include, in particular, though not exclusively:

/a/ movable and immovable property as well as any other property rights such as mortgages, liens, pledges, and similar rights;

/b/ shares, stocks and debentures of companies or any other form of participation in a company;

/c/ claims to money or to any performance having an economic value associated with an investment;

/d/ intellectual property rights, including copyrights, trade marks, patents, industrial designs, technical processes, know-how, trade secrets, trade names and goodwill associated with an investment;

/e/ any right conferred by law or under contract and any licenses and permits pursuant to law.

Any alteration of the form in which assets are invested shall not affect their character as an investment.

2. The term "investor" shall mean any natural or legal person who invests in the territory of the other Contracting Party:

/a/ The term "natural person" shall mean any natural person having the nationality of either Contracting Party in accordance with its laws;

/b/ The term "legal person" shall mean in respect of any of the Contracting Parties:

- Any organization incorporated, constituted or duly recognized as a legal person under the law of that Contracting Party.

- Any group of persons who don't have a legal personality, but considered as a company under the law of that Contracting Party.

3. The term "returns" shall mean amounts yielded by an investment and in particular, though not exclusively, includes profits, interest, capital gains, shares, dividends, royalties or fees.

4. The term "territory" shall mean:

- In respect of the Syrian Arab Republic: the lands of Syria, its inland waters, regional sea, the internal resources of these lands and the airspace above it and its maritime areas on which Syria exercises its rights of sovereignty.
- In respect of Ukraine: the territory of Ukraine including territorial waters as well as exclusive economic zone and continental shelf over which Ukraine in conformity with international law exercises its sovereign rights for research and exploitation of its natural resources.

ARTICLE 2

PROMOTION AND PROTECTION OF INVESTMENTS

1. Each Contracting Party shall encourage and create favorable conditions for investors of the other Contracting Party to make investments in its territory and shall admit such investments in accordance with its laws and regulations.
2. Investments of investors of either Contracting Party shall at all times enjoy full protection and security in the territory of the other Contracting Party.

ARTICLE 3

MOST-FAVOURED-NATION TREATMENT

1. Each Contracting Party shall in its territory accord to investments and returns of investors of the other Contracting Party treatment which is fair and equitable and not less favorable than that which it accords to investments and returns of investors of any third State.
2. Each Contracting Party shall in its territory accord to investors of the other Contracting Party, as regards management, maintenance, use, enjoyment or disposal of their investment, treatment which is fair and equitable and not less favorable than that which it accords to investors of any third State.

3. The provisions of paragraph 1 and 2 of this Article shall not be construed so as to oblige one Contracting Party to extend to the investors of the other the benefit of any treatment, preference or privilege which may be extended by the former Contracting Party by virtue of:

/a/ any customs union or free trade area or a monetary union or similar international agreements leading to such unions or institutions or other forms of regional cooperation to which either of the Contracting Party is or may become a Party;

/b/ any international agreement or arrangement relating wholly or mainly to taxation.

ARTICLE 4 COMPENSATION FOR LOSSES

1. When investments by investors of either Contracting Party suffer losses owing to war, armed conflict, a state of national emergency, revolt, insurrection, riot or other similar events in the territory of the other Contracting Party, they shall be accorded by the latter Contracting Party treatment, as regards restitution, indemnification, compensation or other settlement, not less favorable than that which the latter Contracting Party accords to its own investors or to investors of any third State.
2. Without prejudice to paragraph 1 of this Article, investors of one Contracting Party who in any of the events referred to in that paragraph suffer from losses in the territory of the other Contracting Party resulting from:

/a/ requisitioning of their property by its forces or authorities,

/b/ destruction of their property by its forces or authorities which was not caused in combat action or was not required by the necessity of the situation

shall be accorded just and adequate compensation for the losses sustained during the period of the requisitioning or as a result of the destruction of the property. Resulting payments shall be freely transferable in freely convertible currency without delay in accordance with the related legislation of the hosting country.

ARTICLE 5 EXPROPRIATION

1. Investments of investors of either Contracting Party shall not be nationalized, expropriated or subjected to measures having effect equivalent to nationalization or expropriation (hereinafter referred to as "expropriation") in the territory of the other Contracting Party except for a public purpose. The expropriation shall be carried out under due process of law, on a non-

discriminatory basis and shall be accompanied by provisions for the payment of prompt, adequate and effective compensation. Such compensation shall amount to the market value of the investment expropriated immediately before expropriation or impending expropriation became public knowledge, shall include interest from the date of de-facto expropriation, shall be made without delay and be freely transferable in freely convertible currency in accordance with the related legislation of the hosting country.

2. The investor affected shall have a right, to prompt review, by a judicial or other independent authority of that Contracting Party, of his or its case and of the valuation of his or its investment in accordance with the principles set out in this Article.
3. The provisions of paragraph 1 of this Article shall also apply where a Contracting Party expropriates the assets of a company which is incorporated or constituted under the law in force in any part of its own territory, and in which investors of the other Contracting Party own shares.

ARTICLE 6 TRANSFERS

1. The Contracting Parties shall guarantee in accordance with the related legislation of the hosting country the transfer of payments related to investments and returns. The transfers shall be made in a freely convertible currency, without any restriction and undue delay. Such transfers shall include in particular, though not exclusively:
 - /a/ capital and additional amounts to maintain or increase the investment;
 - /b/ profits, interest, dividends and other current income;
 - /c/ funds in repayment of loans;
 - /d/ royalties or fees;
 - /e/ proceeds of sale or liquidation of the investment;
 - /f/ the earnings of natural persons subject to the laws and regulations of the Contracting Party, in which investments have been made.

2. For the purpose of this Agreement, exchange rates shall be the prevailing rates effective for the current transactions at the date of transfer, unless otherwise agreed.

ARTICLE 7 SUBROGATION

1. If a Contracting Party or its designated agency makes payment to its own investors under a guarantee it has accorded in respect of an investment in the territory of the other Contracting Party, the latter Contracting Party shall recognize:

/a/ the assignment, whether under the law or pursuant to a legal transaction in that country, of any right or claim by the investor to the former Contracting Party or its designated agency, as well as,

/b/ that the former Contracting Party or its designated agency is entitled by virtue of subrogation to exercise the rights and enforce the claims of that investor and shall assume the obligations related to the investment.

2. The subrogated rights or claims shall not exceed the original rights or claims of the investor.

ARTICLE 8

SETTLEMENT OF INVESTMENT DISPUTES BETWEEN A CONTRACTING PARTY AND AN INVESTOR OF THE OTHER CONTRACTING PARTY

1. Any dispute which may arise between an investor of one Contracting Party and the other Contracting Party in connection with an investment on the territory of that other Contracting Party shall be subject to negotiations between the parties in dispute.
2. If any dispute between an investor of one Contracting Party and the other Contracting Party can not be thus settled within a period of six months, the investor shall be entitled to submit the case either to:

/a/ The International Center for Settlement of Investment Disputes (ICSID) having regard to the applicable provisions of the Convention on the Settlement of Investment Disputes between States and Nationals of other States opened for signature at Washington D.C. on 18 March 1965, in the event both Contracting Parties shall have become a party to this Convention; or

/b/ an arbitrator or international ad hoc arbitral tribunal established under the Arbitration Rules of the United Nations Commission of International Trade Law (UNCITRAL). The parties to the dispute may agree in writing to modify these Rules. The arbitral awards shall be final and binding on both Parties to the dispute.

ARTICLE 9

SETTLEMENT OF DISPUTES BETWEEN THE CONTRACTING PARTIES

1. Disputes between the Contracting Parties concerning the interpretation or application of this Agreement shall, if possible, be settled through consultation or negotiation.

2. If the dispute cannot be thus settled within six months, it shall upon the request of either Contracting Party, be submitted to an Arbitral Tribunal in accordance with the provisions of this Article.
3. The Arbitral Tribunal shall be constituted for each individual case in the following way. Within two months of the receipt of the request for arbitration, each Contracting Party shall appoint one member of the Tribunal. These two members shall then select a national of a third State who on approval of the two Contracting Parties shall be appointed Chairman of the Tribunal (hereinafter referred to as the "Chairman"). The Chairman shall be appointed within three months from the date of last appointment of the other two members.
4. If within the periods specified in paragraph 3 of this Article the necessary appointments have not been made, a request may be made to the President of the International Court of Justice to make the appointments. If he happens to be a national of either Contracting Party, or if he is otherwise prevented from discharging the said function, the Vice-President shall be invited to make the appointments. If the Vice-President also happens to be a national of either Contracting Party or is prevented from discharging the said function, the member of the International Court of Justice next in seniority who is not a national of either Contracting Party shall be invited to make the appointments.
5. The Arbitral Tribunal shall reach its decision by a majority of votes. Such decision shall be binding. Each Contracting Party shall bear the cost of its own arbitrator and its representation in the arbitral proceedings; the cost of the Chairman and the remaining costs shall be borne in equal parts by both Contracting Parties. The Arbitral Tribunal shall determine its own procedure.

ARTICLE 10

APPLICATION OF OTHER RULES AND SPECIAL COMMITMENTS

1. Where a matter is governed simultaneously both by this Agreement and by another international agreement to which both Contracting Parties are parties, nothing in this Agreement shall prevent either Contracting Party or any of its investors who own investments in the territory of the other Contracting Party from taking advantage of whichever rules are more favorable to his case.
2. If the treatment to be accorded by one Contracting Party to investors of the other Contracting Party in accordance with its laws and regulations or other specific provisions of contracts is more favorable than that accorded by the Agreement, the more favorable shall be accorded.

ARTICLE 11

APPLICABILITY OF THIS AGREEMENT

The provisions of this Agreement shall apply to investments made by investors of one Contracting Party in the territory of the other Contracting Party after the entry into force of this Agreement.

ARTICLE 12
ENTRY INTO FORCE, DURATION AND TERMINATION

1. Each of the Contracting Parties shall notify the other of the completion of the procedures required by its law for bringing this Agreement into force. This Agreement shall enter into force on the date of the second notification.
2. This Agreement shall remain in force for a period of ten years and shall continue in force thereafter unless, one year before the expiry of the initial or any subsequent periods, either Contracting Party notifies the other in writing of its intention to terminate the Agreement.
3. In respect of investments made prior to the termination of this Agreement, the provisions of this Agreement shall continue to be effective for a period of ten years from the date of termination.

IN WITNESS WHEREOF, the undersigned duly authorized have signed this Agreement.

DONE in duplicate at Damascus this th .day of April 2002 in Arabic, Ukrainian and English languages, both texts being equally authentic. In case of divergence of interpretation, the English text shall prevail.

FOR THE GOVERNMENT

OF UKRAINE



FOR THE GOVERNMENT OF

THE SYRIAN ARAB REPUBLIC

